نفط العراق
والشركات المتعددة الجنسية
"رؤية جيوبوليتيكية"

المدرس المساعد مهيمن الوادي*

تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/١/٤

الخلاصة:

إن الشركات المتعددة الجنسية من المؤسسات الرئيسية في الدول المتقدمة التي تقوم باختراق وتطوير التكنولوجيا الحديثة وبالتالي فهي المصدر الرئيسي لها. وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة الأرباح التي تجنيها من وراء استثماراتها حتى ترضي حاملي الأسهم في الدول الأصلية التي تنتمي إليها. وهي وسيلة للتغلغل في اقتصاديات الدول وخاصة النامية وتهدف إلى استغلال مواردها الطبيعية وخاصة المهمة منها. وبما إن البحث ينصب على التأكيد على مخاطر هذه الشركات وآلية عملها ومخاطرها على أهم الموارد الطبيعية لبلدنا الحبيب وهي النفط لذا جاء البحث ليؤكد على أهمية إن تبقى هذه الثروة الطبيعية المهمة تحت سيطرة عراقية حصرية كمفهوم يتعين إدخاله في الدستور العراقي الجديد وهي بداية جيدة في مجال التخطيط للتخلص من عملية التبعية الاقتصادية.

المقدمة

موضوع الشركات المتعددة الجنسية من المواضيع المهمة التي يهتم بدراستها الباحثون في مجال الجغرافية السياسية والجيوبولتيكية وفي مجال الاقتصاد والسياسة على حد سواء .

أن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدور الوكيل الرسمي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يهدف إلى عولمة اقتصاديات دول العالم وخاصة دول العالم النامي وإبقاء تبعية الاقتصادية لها وبالتالي فأنها تؤثر على الجوانب السياسية واتخاذ الكثير من القرارات . وهنالك الكثير من الأراء والاجتهادات للربط بين غزو بلدنا الحبيب والنفط وشركات النفط العالمية قاطبة لها اهتمام بالعراق ,فالنفط العراقي يقدر مخزونة بـ ٣٠٠ مليار برميل يشكل هدفا إستراتيجيا للإدارة الأمريكية التي تدرك أن من يمسك بهذه المادة الحيوية إنما يمسك القرن وليس فقط بنصفه كما يردد منظرو الطاقة ،ولهذا فأن الشركات المتعددة الجنسية تعتمد حاليا المناورة ومحاولة مد مخالبها للسيطرة على هذه الثورة الوطنية.

ولقد جاء هذا البحث بمحاولة متواضعة للتعريف بأخطار هذه الشركات ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية وللكشف عن طبيعة آلية عمل هذه الشركات وكيفية تخطيها الحدود الجغرافية للدولة والعمل على أضعاف العوامل التي تعمل على إبراز قوة الدولة خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأبرز الموارد الطبيعية وهو النفط . والتعريف بإستراتيجية ومواجهة مخاطرها وكيفية حماية النفط . وجاء البحث متضمن الفقرات التالية:

١. نشأة الشركات المتعددة الجنسية .
٢. أسباب ظهورها في بلدان الشرق الأوسط .
٣. السمات المشتركة لهذه الشركات .
٤. التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسية.
٥. أهداف الشركات المتعددة الجنسية ونشاطاتها.
٦. تحكمها في السياسة الداخلية والخارجية .
٧. الآثار السلبية المترتبة على آلية عمل هذه الشركات .
٨. مستقبل الثروة النفطية.
٩. الطلب العالمي المستقبلي من النفط.
١٠. العرض العالمي من النفط.
١١. نفط العراق والشركات المتعددة الجنسية .
١٢. إستراتيجية معالجة الآثار السلبية الناتجة عن اختراق الشركات المعولمة .

* قسم الجغرافية – كلية التربية للبنات – جامعة بغداد.

١- نشأة الشركات المتعددة الجنسية:

الشركات المتعددة الجنسية تمثل تجمعات عالمية لرؤوس أموال من جنسيات متعددة يضمها تنظيم عالمي موحد، والتي تسيطر على إحدى فروع النشاط الاقتصادي في العالم. ويكون لهذا التنظيم مركز رئيسي هو الشركة الأم في إحدى البلدان الصناعية المتقدمة، وتقع مهمة وضع الاستراتيجيات الموحدة واتخاذ القرارات الأساسية على المركز الرئيسي للشركة الأم وتنتشر الفروع والشركات القومية في مختلف بلدان العالم [١] فهي عبارة عن شبكات من وحدات شبه مستقلة ومحكمة الروابط، تترابط فيما بينها داخل نطاق بيئات جغرافية قومية نوعية، ويجب أن تسمح استراتيجيات الشركات الناجحة لهذه المرونة التي تعني أن أنشطة وحداتها الفرعية تشتبك مع الأنظمة القومية الراسخة التي تعمل داخلها ولكنها تؤثر فيها أيضاً وهي تعمل على تكامل مواردها وإنتاجها وتسويقها على نطاق عالمي [٢] ويعرفها أحد الاقتصاديين بأنها ليست سوى التعبير عن عملية تاريخية هي عملية التمركز والتركيز والتدليل المضطرد لرأس المال الاحتكاري الذي يسعى لاستخلاص أعلى حد من الأرباح[٣] وتتميز هذه الشركات بقدرتها الفائقة على تطوير ونقل التكنولوجيا على أوسع نطاق من خلال فروعها وتتميز بقدرتها على التحكم في اقتصاديات البلدان وسياستها، فهي كيانات اقتصادية دولية، وبما أن هذه الشركات تتمحور حوله المركز الأم الذي غالبا ما يكون في البلدان العظمى، إما الأعمال والنشاطات فأنها تكون في بلدان أخرى من خلال فروعها التي يمكن أن تصل إلى (١٥٠-٧٠) فرعاً وتكتسب هذه الفروع جنسية البلد الذي تقيم فيه ويقدر عددها (٣٠٠-٥٠٠) شركة ع علاقة وعقود ملكية ثلثي تلك الشركات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدأ ظهورها في أوائل القرن العشرين فقد بدأ خروج رؤوس الأموال الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية للمشاركة في أعمار أوربا وبعد انهيار الإسترليني كأداة لتسوية المدفوعات الدولية بسبب ضعف فرنسا وبريطانيا للقيام بذلك[٤] لذلك أتيحت الفرصة على سوق راس المال في أمريكا وظهور سوق الدولار الأوربي زادت الكفاءة الإنتاجية في المشاريع المستقرة في أوربا واليابان فظهرت الاحتكارات للشركات المتخطية للمقومات ومنافسة مثيلاتها في الشركات الأمريكية ,وتوصف بأنها كالأخطبوط لأنها تتمركز في مكان معين وتثبت فروعها في أمكنة متعددة .

وإذا علمنا أن نصف التجارة الدولية(٣٠٠٠ مليار دولار) يتحقق تحت مظلة هذه الشركات، إن هذه الأهمية المتزايدة للشركات عابرة الجنسية من خلال الدور الذي تقوم به في تحديد مهمة الاقتصاد المعولم على ضوء الفكر الليبرالي الجديد، وهذا ما جعل اغلب الكتاب الغربيين ينظرون للعولمة من خلال مراكزها الشرائية [٥] فعمليات الاندماج المتسارعة بين الشركات الكبرى، جعل منها قلة تسيطر على الأسواق في أي مجال من المجالات. كذلك فإن سرعة عبور المليارات من رؤوس أموالها عبر القارات بهدف تعظيم الأرباح غدا يحدد أسعار الصرف الأجنبي والقدرة الشرائية لهذا البلد أو ذاك، ثم سعيها في الوصول إلى أبعد الأسواق وتقليل الكلف إلى أدنى حدودها، قد جعل من هذه الشركات التي تملئ أسعارها وليست عوامل السوق كما هو حال المنافسة الحرة.[٦]

والجدول (١) يظهر نسبة تركز الشركات في العالم الصناعي الغربي، وفيه نلاحظ أن هذه الشركات المتعددة الجنسية غدت في حجم أكبر من عدد كبير من الحكومات وأصبحت المحرك الرئيسي للعولمة في نهجها الاقتصادي.

١- عبدا لرزاق محمد عربي (شركات المتعددة الجنسية)، المجلة الرشيد المصرفي ,بغداد,العدد(١) ٢٠٠٠ ص١٣

٢- بول هيوست وجراهم توجسون,مسالة العولمة ,الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم ,ترجمة إبراهيم فتحو المجلس الأعلى للثقافة,١٩٩٩,ص٩٢

٣- فؤاد مرسي ,مهمة استنزاف الاقتصاد للأقطار العربية ,مجلة المنار ,العدد١٣-١٤-باريس,١٩٨٦,ص١١

٤- فوزي عبد الله العكس ,مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية ((الشركات المتعددة الجنسية))العدد(٢) ٢٠٠٠ ص٧٧

5- Wolfgang H. Renicke. H (1997) Going Global , Foreign Affair New York, sep. 1997, pp127- 138 ٥

٦- عصر جمعة عمران العبيدي ، العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص٢٢

جدول (١)

الشركات	العدد في العالم	العدد في الدول الصناعية	نسبة التركيز
شركات عملاقة متعددة الجنسية	٥٠٠	٤٢٦	% ٨٥
شركات بنكية كوكبية	٦٩	٥٨	% ٨٤
شركات كوكبية مالية	٥	٥	%١٠٠
شركات تأمين عالمية	٤٧	٣٧	% ٧٩
شركات اتصالات كوكبية	٢٢	١٩	% ٨٦
شركات للمعلومات ومنتجة للحاسوب	٩	٩	%١٠٠

المصدر : محمد مراد ، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، بحث مقدم إلى ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي ، الجزء الرابع، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢ ص١٥٢

٢- أسباب ظهورها في بلدان الشرق الأوسط وبعض الدول العربية:

١. وجود الثروات المعدنية والمواد الأولية المهمة خاصة البترول والفوسفات.
٢. الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلدان العربية والشرق أوسطية بشكل خاص[٧]
٣. الاستفادة من الأسواق الجديدة للترويج لسلعها لاسيما ذات النزعة الاستهلاكية لان مجتمعات تلك البلدان تعاني من ارتفاع كبير في الميل الحدي للاستهلاك .
٤. الاستفادة من العمالة الرخيصة المتوفرة بكثرة في أسواق البلدان خاصة دول العالم الثالث من اجل تقليل الكلف الإنتاجية لسلعها.[٨]
٥. نقل رؤوس الأموال من البلدان الرأسمالية (ألام)الى الأسواق الجديدة والاستفادة من معدلات الأرباح العالية هناك ومن اجل التهرب القانوني من الضرائب العالية في بلدان تلك الشركات الأصلية .لهذا السبب نلاحظ إن جميع الشركات المتعددة الجنسية بغض النظر عن أصولها الطبيعية ومصالحها المتعددة تشاطر الهدف المشترك وهو خلق وصيانة نظام دولي يقود نحو التطور غير المعقول للمشروع الرأسمالي الخاص.[٩]

٣- السمات المشتركة للشركات المتعددة الجنسية:

١. تشترك بحجمها الكبير وامتدادها وتشعب فروعها في العالم.
٢. تنوع المنتجات واحتكارها وحاجة المستهلكين إليها.
٣. التفوق التكنولوجي الكبير.
٤. هيمنتها على اقتصاديات بعض الدول وتدخلها في شؤونها الداخلية والخارجية.

٤- التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسية:

إن الجزء الأعظم من هذه الشركات تتوزع بشكل أساسي في ثلاثة دول صناعية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي واليابان فهذه الدول تمثل أقطاب الاقتصاد العالمي .كما تجدر الإشارة إلى توزيع هذه الشركات بين دول دراسة من نوعها حدد التقرير الدولي الذي تصدره هيئة (مورجان أستا نلي) لراس المال العالمي قائمة أقوى وأفضل ٥٠٠٠ شركة في العالم لعام ١٩٩٨ والمعيار المستخدم في تقييم الشركات تم على أساس قوتها في شراء أو ضم شركات أخرى إليها.[١٠]

إن هذه الشركات بواقعها التاريخي والحالي لم تعد وسيلة شافية تحقق أغراض العولمة وأهدافها فحسب فلا تعني في ظل الأوضاع الراهنة للبلدان النامية خاصة سوى النهب الحقيقي للموارد والاستنزاف المنتظم للفائض والاستغلال المفرط للعمل الوظيفي، متخطية بذلك الحدود الجغرافية السياسية[١١] وتغطية الأنظمة السياسية ومقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً فضلاً على إن توزيعها الجغرافي يشير إلى إنها تنتمي في الغالب إلى دول صناعية كبرى. وكذلك يشير تقرير مورجان ستا نلي إن الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية تحتل مكان متقدم لهذه القائمة والتي ضمت ٤٨٠ شركة أمريكية بينما احتلت الشركات الأوربية أكثر من ثلث القائمة بواقع ٣٥٠ شركة وجاء في المرتبة الثالثة الشركات اليابانية بـ ١٦٦شركة . أنظر الخريطة:

٧-عبد الرزاق محمد عربيي, مصدرسابق ص١٣

٨-محمود خالد السامر,العولمة الاقتصادية, هيمنة الشمال و التداعيات على الجنوب ,بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٢, ص١٠٥

٩-جوزيف أكاميلري , ترجمة د.فيصل السامر,أزمة الحضارة. بغداد, دار الحرية للطباعة.ص١٨٣.

١٠-مجلة الأهرام المصرية الاقتصادية العدد ١٥٤٨ ١٩٩٨ ص١٥

١١-عيسى إسماعيل عطية العبادي العولمة والجيوبوليتيكي , رسالة ماجستير ,معهد الدراسات السياسية ,جامعة المستنصرية ص ٨٨.

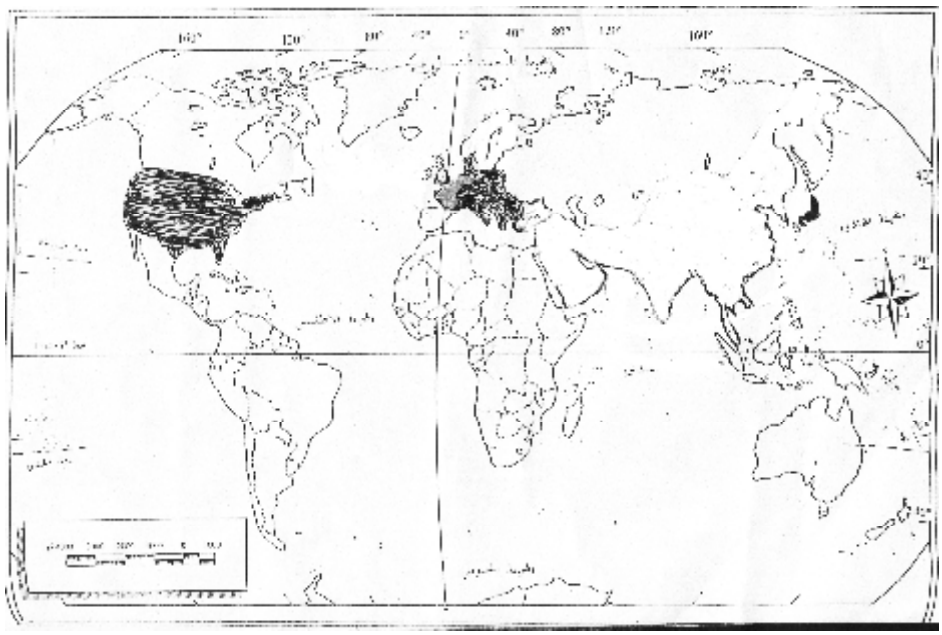

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :
Philip's Modern School Atlas , Geography Philips & Sun Ltd. London 1984

لذا فإن حاصل ما تقدم إن التوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسية يتركز بالأساس بالمراكز المهيمنة في النظام الرأسمالي وهي بذلك تعكس حقيقة أوضاع القوه الجيوبوليتيكية في النظام العالمي وأصبح نمط توزيع القوة يتفق مع التوزيع الجغرافي لهذه الشركات .

٥- أهداف الشركات المتعددة الجنسية ونشاطاتها:

إن الشركات المتعددة الجنسية تهدف من وراء عملياتها المختلفة في الدول النامية حصراً إلى تحقيق بعض الأهداف المعلنة والتي تتمثل :

١. زيادة الأرباح التي تجنيها من وراء استثماراتها حتى ترضي حاملي الأسهم في الدول الأصلية التي تنتمي إليها . وإذا علمنا أن الحافز الأساسي للعولمة في حقل التجارة الخارجية وحقل انتقال الرأسمال هو مصلحة النظام الاقتصادي في المراكز الرأسمالية المهيمنة والقائم على تعظيم الأرباح الناجمة عن الاحتكارات أو شبه الاحتكارات يتطلب التوسع وإزالة القيود الخارجية في وجهة صادراته مع سلع وخدمات ورأسمال . فعدم إمكانية التوسع لدرجة كافية يعرض النظام للركود أو الكساد أو يعرضه لتغيرات داخلية قد تؤثر في سماته الأساسية[١٢]

٢. التحكم في التكنولوجيا المنقولة وأنواعها وكيفية استخدامها في الدول النامية وحصر ذلك في الأقطار التي ترغب الشركة العمل فيها وتوافق عليها وتهدف من وراء ذلك أهدافا سياسية .

٣. التقدم على منافسي الشركة خاصة في مجال التكنولوجيا المنقولة والمحافظة على هذا التقدم حتى تبقي لها القيادة والسبق في ذلك الميدان [١٣] .

٤. ضمان بقاء تبعية اقتصاديات دول العالم الثالث لها وتهميش دورها الاقتصادي .

كذلك فأن الشركات المتعددة الجنسية من خلال ممارساتها في الدول النامية فأن عملياتها تتسم بالسرية التامة سواء في التعامل أو في دائرة أعمالها أدت إلى التكهن بأن ورائها قوة مسيطرة تقوم بتأييدها ومساندتها ثم استخدامها في نفس الوقت كوسيلة للتغلغل في اقتصاديات الدول الأخرى والتحكم في سياساتها الداخلية والخارجية أن مثل هذا الهدف الغير معلن والكائن وراء أعمال ونشاطات هذه الشركات يقود إلى الفرضية القائلة بأن النظام الرأسمالي يمر بمرحلة أعاده تنظيم ليتحول إلى نظام اقتصادي عالمي جديد تقوم هذه الشركات فيه بدور الوكيل الرسمي لهذا النظام والذي يهدف إلى عولمة اقتصاديات العالم .

فأتباع عولمة الشركات يعيشون في عالم السلطة والامتيازات ويرون التقدم أمامهم في كل مكان لأنه من موقعهم يعتقدون أن التوجه نحو بيع الموجودات العامة للقطاع الخاص وتحرير الأسواق من التدخل الحكومي ستودي إلى انتشار

١٢-محمد الأطرش حول تحديات الاتجاه نحو العولمه الاقتصادية,المستقبل العربي,مركز الدراسات الوحدة العربية,بيروت,العدد ٢٦٠,٢٠٠٠,ص٩.

١٣-عبد الرزاق محمد عريبي ,مصدرسابق ص١٤.

الحرية والأزهار وتوحيد الثروة المالية والمادية الضرورية للقضاء على الفقر وحماية البيئة حسب زعمهم . في حين أن سياسات عمل هذه الشركات تعمل على تدمير الثروة الحقيقية للكوكب فيما تعمل على تطوير تنافس بدائي أهوج سيوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل لا يرحم[١٤]

٦- تحكمها في السياسة الداخلية والخارجية:

لا شك إن المتخصصين في الجوانب السياسية بدءوا يرصدون عمق آثار هذه الظاهرة على جملة عوامل ومتغيرات وثوابت تخص الحقول التي يبحثون ويعملون فيها[١٥] وهي تدخّل الشركات المتعددة الجنسية في السياسات الداخلية والخارجية في الدول التي تعمل فيها.

وقد انعكس هذا الواقع في قدرة هذه الشركات في السيطرة التدريجية على مظاهر الحياة العامة وعلى القرار السياسي الأمريكي أيضا، وأخذت توجه السياسة الداخلية والخارجية بما يحقق مصالحها ويراكم ثرواتها ويزيد من نفوذها الرأسمالي حتى وصل الأمر إلى أن يصبح اختيار الرئيس الأمريكي نفسه خاضعاً لاتفاق تلك المصالح و الشركات [١٦] وما نراه اليوم حاصلا في الانتخابات الأمريكية ودعم المحافظين الجدد لتجديد الرئاسة الثانية لبوش الابن خير دليل على صحة هذا القول فمعظمهم من أصحاب هذه الشركات العملاقة وتشير الدلائل إلى أن الشركات المتعددة الجنسية أصبحت مدعومة أكثر من ذي قبل من قبل حكومات الدول المتقدمة خاصة الصناعية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الجديد للتغلغل والسيطرة على مناطق مختلفة من العالم خصوصاً في بلدان الشرق الأوسط. وما حدث في تشيلي قبل عدة سنوات عندما تم الإطاحة بحكم الليندي يوضح مدى تورط الحكومة الأمريكية بهذا الأمر حيث لم تكن مصالحها العسكرية أو الوطنية معرضة للخطر هنالك، لكن مصالح الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية كانت في وضع مهدد نتيجة تعارضها مع سياسة الليندي الاقتصادية فأصبحت في وضع لا يمكنها من التمتع بالامتيازات كما كان الأمر خلال عهود الحكومات السابقة لذلك فقد تم التدخل والإطاحة بالليندي باستبداله بحاكم آخر أكثر موالاة لهذه الشركات وأهدافها[١٧] .

وما الاضطرابات التي نشهدها اليوم في بعض دول العالم الثالث وتقوض الدول سوى تعارض مصالحها مع المصالح الاقتصادية للدول العظمى زائدا السياسات الداخلية الخاطئة لأنظمة تلك الدول القائمة أكثرها على الطغيان والاستعباد لأفرادها مما سهل اختراقها من الخارج .

٧- الآثار السلبية المترتبة على آلية عمل هذه الشركات :

١. ستخضع الأقطار التي تتواجد فيها هذه الشركات إلى قرارات سياسية أكثر منها اقتصادية تتخذها مؤسسات دولية ليس لهذه الأقطار سلطة أو تأثير عليها خاصة الشركات المتعددة الجنسية و صندوق النقد الدولي فهي لا تشارك فعليا في إدارة هذه المؤسسات وهي بهذا سوف تخترق الحدود السياسية.

٢. سوف يتلاشى التمايز بين الأسواق المحلية والأسواق العالمية فتتزايد المنافسة الخارجية في أسواق البلدان نفسها وستكون الهيمنة على أنواع الصناعات الوطنية وسوف لن يكون في وسع البلدان المذكورة الاعتماد على وفرة المواد الخام أو على اليد العاملة ورخصها[١٨] . وإذا نظرنا فعلى الرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية إلى ٩ تريلون دولار عام ٢٠٠٢ فقد ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتاً خلال العقود الثلاثة الماضية حوالي ١٨% بما في ذلك الدول المصدرة للنفط, رغم إن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون ٧٥% من إجمالي سكان العالم, إلى جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمة دول العالم الثالث الناتج العالمي من ١٥,٥% عام ١٩٦٥ إلى ١٣,٤% عام ١٩٩٥[١٩] .

٣. تتضح خفايا هذه الشركات مما جاء في تقرير للأمم المتحدة ما خلاصته (انه من المستحيل توافق استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية وهي بطبيعتها إستراتيجية عالمية مع استراتيجية التنمية في أي من الدول النامية بحكم أن لكل دولة من هذه الدول ظروفها النوعية الخاصة بها فتتضارب المصالح بين هذين الطرفين بصورة جذرية فالشركات المتعددة الجنسية تعني بزيادة أرباحها عن طريق استغلال الثروات الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة ولا تعنى بعد ذلك بمدى

١٤-مقاومة عالمية لاستغلال العولمة وشركاتها,قضايا العولمة ,قسم الدارسات الاقتصادية, بيت الحكمة العدد ٢ ص٢.

١٥-محمود خالد المسافر العولمة الاقتصادية ، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب مصدر سابق ص ٢٥٨ .

١٦- نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي، نحو إستراتيجية دولية لمواجهة مخاطر الشركات المتحولة، أوراق إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٨، ٢٠٠٠ ص ٢ .

١٧-فوزي عبد الله العكش، مصدرسابق ص ٨٣ .

١٨-عبد المنعم السيد علي , العرب في مواجهة العولمة , المستقبل العربي , مركز الدراسات الوحدة العربية , بيروت عدد ٢٩٠ , ٢٠٠٣ ,ص٤٥

١٩-غازي الصوراني , العولمة وطبيعة الأمات في الوطن العربي وأفاق المستقبل , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت العدد ٢٩٢ , ٢٠٠٣ , ص١٠٣

أهمية مشروعاتها للاقتصاد القومي للبلد الذي تقيم فيه هذه المشروعات. كما يكشف التقرير نفسه عن اختلال التوازن الكامل في علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية لا يسمح بقيام مساومة متكافئة بينهما[٢٠] وتهتم بإنتاج السلع الكمالية ولا تهتم بإنتاج السلع الأساسية والضرورية بهدف تحقيق الأرباح على حساب التنمية.

٤. إن كل هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة والنمو لأن هذه الشركات قادرة على تحديد الإنتاج وفرض أسعار مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة، كذلك فإن استثمارات رأس المال المحلي وتشغيل الأجانب بدل السكان المحليين ستؤدي إلى تجميد الأبحاث الداخلية والتطور وبقاء الدول خاضعة للتكنولوجيا المصنعة في الخارج ودفع أسعار وكلف عالية لاستيرادها فضلا عن خروج رسل المال و الأرباح المحققة بدلا من استخدامها في الداخل[٢١].

٨- مستقبل الثروة النفطية:

ليس من الممكن استقراء مستقبل الثروة النفطية العراقية بمعزل عن التطورات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية وشكل الحكم في البلاد بعد الانتهاء من الاحتلال، إن أهم ما يؤثر في سلعة إستراتيجية غير مرنة الطلب هي مجموعة عوامل أهمها حجم ما هو متوفر منها سواء من حيث الاحتياطي المؤكد أو مقدار العرض في السوق. والعرض يتأثر بعوامل سياسية واقتصادية وعوامل أخرى مثل تأثير الحروب والأزمات والصراعات. والعامل الأخر هو إمكانية وجود بدائل مناسبة اقتصاديا وبيئيا وفنيا.

إن أهم ما يحدد الأهمية المستقبلية للمناطق الجغرافية النفطية إستراتيجيا عاملان:

الأول : الاحتياطي المؤكد وتزايد كميته وهو من أهم العوامل التي تزيد من أهمية النفط الإستراتيجية ويجعل المناطق الجغرافية التي تضم أكبر الاحتياطيات في العالم تحتل أهمية جيوستراتيجية كبيرة جدا من الناحيتين الاقتصادية والجيوبوليتيكية، مثل منطقة الخليج العربي والعراق وباقي الأقطار العربية والنفطية والتي تشكل إقليما نفطيا هائلا يظم أكثر من ٦٢% من احتياطي النفط المؤكد في العالم، ويعده البعض الخزان النفطي العالمي في القرن الحادي والعشرين.

الثاني : فيتمثل في قدرة هذه المناطق النفطية الإستراتيجية على استثمار ثروتها النفطية اقتصاديا وتنمويا، والوطن العربي من أهم هذه المناطق.

أما النسبة الباقية من الاحتياطي المؤكد فتتوزع في مناطق مشتتة في العالم أهمها إقليم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق حول بحر قزوين ووسط آسيا ثم إقليم أمريكا الجنوبية في فنزويلا وكولومبيا والإكوادور ثم إقليم أمريكا الشمالية ويتمثل بنفط المكسيك والولايات المتحدة وكندا وكذلك إقليم شرق وجنوب شرق آسيا خاصة في الصين واندونيسيا وماليزيا ثم إقليم غرب أفريقيا في نيجيريا وهناك اقل من ٥% تنتشر في باقي دول العالم[٢٢]. إن الدراسات تشير إلى أن المعدل السنوي للاستهلاك العالمي من النفط خلال عقد التسعينات يقدر بين ٢١ – ٢٣ مليار برميل سنويا وإن معدل الاكتشافات النفطية المؤكدة الجديدة تقدر بـ ٧ مليار برميل سنويا خلال العقد نفسه وهو ثلث الإنتاج العالمي الحالي أما الثلثين الباقيين فيتم تعويضهما عن طريق استخدام تكنولوجيا متطورة ولم يعد هناك شك أن معظم الاحتياطيات التي ستضاف إلى الاحتياطي العالمي خلال العقدين القادمين ستكون من منطقة الخليج العربي[٢٣] لأن معظم إنتاجه ما زال بتكاليف زهيدة جدا، وإن نسبة كبيرة من آباره، خاصة العراق والسعودية والكويت والإمارات تتدفق بشكل طبيعي ولا تحتاج إلى أكثر من ضخ المياه والغاز لزيادة ضغط الإنتاج منها.

إن الوطن العربي يمتلك أكثر من ٦٢% من الاحتياط العالمي وعمر النفط العربي يقدر بنحو ١٠٠ سنة قادمة، ومركز دراسات الطاقة العالمي في لندن يقدر عمر الاحتياطي العربي للنفط بأكثر من ٩١سنة و ٤٩ سنة لبقية دول أوبك و ٣٨ سنة لبقية دول العالم[٢٤].

إن الولايات المتحدة تمتلك في الوقت الحاضر ٢٢.٤ مليار برميل من احتياطي النفط الخام الثابت، ويملك العراق ١١٢ مليار برميل. وبينما تنتج الولايات المتحدة ٥.٣ مليون برميل يوميا من قواعد الاحتياطي وهذا يدل أن باستطاعة العراق بما يملكه من قاعدة ثابتة للاحتياطي تبلغ خمسة أمثال قاعدتها الثابتة –أن ينتج خمسة أمثال معدل الإنتاج اليومي الأمريكي أي نحو٣٢ مليون برميل يوميا وبدون أي استكشاف إضافي فهذه

٢٠-سمير كرم الشركات المتعددة الجنسية ,معهد الإنماء العربي,بيروت,١٩٨٦ط١ ص٧٠-٧١

٢١-عبد الرزاق عربيي , مصدرسابق ص١٥

٢٢-رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الستراتيجية للنفط العربي، رسالة أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادلب ٢٠٠٣ ص ٢٦٧

23 - Oil and Gas Journal , U.S.A August 2,1999. p1899

٢٤-احمد زكي يماني، المشهد النفطي العربي والعالمي، ندوة الوطن العربي بين قرنين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠ ي٨

احتياطات ثابتة[٢٥]. وإذا تساءلنا عن حقيقة علاقة النفط بغزو العراق نستنتج بأن الطلب على النفط في زيادة مستمرة وان الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى ضمان كميات متزايدة من النفط الخام والغاز الطبيعي المستورد بأرخص الأسعار لاستمرار رفاهها ولكونها أكبر مستهلك للطاقة في العالم حيث يتوقع أن يصل استهلاك الولايات المتحدة سنة ٢٠٢٥ إلى حوالي ٣٠ مليون برميل يومياً من النفط الخام (١٩.٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١) أو حوالي ربع الاستهلاك العالمي في الوقت الذي سيصل فيه إنتاج الشرق الأوسط إلى أكثر من ٥١ مليون برميل في اليوم أو ما يعادل ٤٣ % من الإنتاج العالمي[٢٦]. لذلك فمن الطبيعي أن تسعى لزيادة نفوذها وسيطرتها في الشرق الأوسط وبالذات في منطقة الخليج العربي والعراق بشكل خاص ولكي تضمن استمرار انسيابية تجهيزاتها النفطية. نستنتج مما سبق إن منطقة الخليج بالتحديد ستبقى محط أنظار الدول الصناعية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص وخير دليل على ذلك ما شهدته المنطقة من أحداث خطيرة خلال تسعينات القرن المنصرم.

٩- الطلب العالمي المستقبلي من النفط:

هنالك جملة عوامل تؤثر في الطلب العالمي من النفط أهمها :-

أ. النمو الديموغرافي: فسكان العالم، فسكان الكرة الأرضية تزايدوا من ١.٧مليار نسمة في بداية هذا القرن إلى 6.5 مليار نسمة في الوقت الحاضر حيث تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن سكان الكرة الأرضية سيصبحون ما بين ٩.٨ إلى ١٢.٥ مليار نسمة عام ٢٠٥٠ وهذا يتطلب بطبيعة الحال زيادة حتمية في استهلاك الطاقة بضمنها النفط.

ب. التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية على حد سواء، وهذا يتطلب وجود مصادر طاقة كافية تجارياً تتماشى مع هذا التطور وهذا يعني تزايد أهمية النفط على النطاق العالمي من جهة والحاجة الماسة إليه كمصدر أساسي للطاقة من جهة[٢٧].

ج. يعد عامل السعر من العوامل المهمة المؤثرة في الطلب العالمي على النفط. لقد شهد عقد التسعينات أحداث جعلت تأريخ سعر النفط يعيد نفسه عبر حركته الافعوانية هبوطاً وارتفاعاً. فشهد عقد التسعينات على أثر حرب الخليج وقف العمل بالحصص الإنتاجية بعد اتفاق أعضاء الأوبك يوم ٢٩ آب ١٩٩٠ وقامت السعودية والإمارات بزيادة الإنتاج لتغطية النقص وتحقيق أرباح إضافية وبذلك هبطت أسعار النفط إلى ٢٥ دولار للبرميل وأستمر بالانخفاض ما بين ١٩٩١ – ١٩٩٤إلى١٥ دولار ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى هذا الانهيار هو رفع الأوبك نصف إنتاجها بمقدار مليوني برميل يومياً وبذلك وصل إنتاجها إلى ٢٧.٥ مليون برميل يومياً مما أصاب السوق النفطية بالتخمة لأن العرض أكثر من الطلب[٢٨]. إن ظاهرة محاولة الإبقاء على الأسعار المنخفضة أو التي تحالي الدول الصناعية الإبقاء عليها له آثاره الخطيرة أبرزها ضرب اقتصاد الدول المصدرة النفطية كونه اقتصاد مازال يعتمد على العوائد المالية النفطية وهذا يعني مزيداً من العجز المالي والمديونية وبالتالي الاضطرار إلى دعوة الشركات النفطية العالمية للاستثمار والمشاركة في صناعة النفط وبالتالي السيطرة على سوق النفط العالمية التي سيصبح التحكم بها من خلال المستهلكين الذين يجنون الأرباح الكبيرة من جراء خفض السعر وتزايد الضرائب والمستفيد الرئيسي هو الشركات النفطية والحكومات الغربية وليس المستهلك النهائي وهذا لا يصب في خدمة النمو الاقتصادي العالمي[٢٩] . ومع انحسار التخمة النفطية التي أصابت المخزون العالمي من النفط وكانت سبباً جوهرياً في انهيار أسعاره وما اقترن بذلك من شتاء قارص في النصف الشمالي من الكرة الأرضية أخذ السعر يرتفع إلى ما يقارب ٢٧ دولار للبرميل عام ٢٠٠٠ [٣٠].وعلى أثر المتغيرات الدولية المهمة التي شهدها العالم خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق أخذت أسعار النفط في الارتفاع المستمر وخاصة بعد الكارثة الطبيعية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إعصار كاترينا إذ أرتفع سعر النفط إلى أكثر من ٧٠ دولار للبرميل. إن كل الدلائل والتوقعات تشير إلى أن الطلب على النفط في زيادة متصاعدة أنظر الجدول (٢) الذي يوضح أن الطلب على النفط في زيادة مستمرة. وبناءاً على ما تقدم نستنتج بأن عملية

٢٥-هيلموت مركلن، دعوا للعراق نفطه وعائداته ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٢، ٢٠٠٤، ص٢٧-٢٨

٢٦-رمزي سلمان ، السياسة النفطية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٥، ٢٠٠٤، ص ١٠٥

٢٧-فؤاد حمه خورشيد، النفط في ميزان الطاقة، مجلة آفاق عربية، العددان ٥ و ٦ لسنة ١٩٩٨ ص٢٠

٢٨-انتظار جاسم جبر، العوائد المالية النفطية الخليجية واثرها في الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير كلية الاداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣

٢٩-حميد الجميلي، استراتيجية السعر المنخفض، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٣٩٩، أبوظبي ص ٤٠

٣٠-مظهر محمد صالح، سياسات الأوبك في مواجهة تقلبات اسعار النفط، محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ص٢

تسعير النفط تعتبر ذات أهمية بالغة لاسيما للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط لان سعره سيحدد العوائد وهذا جانب كبير من الأهمية لاسيما للأقطار المصدرة نظراً لاعتماد هيكل اقتصادياتها على هذه العوائد. ولاشك أن المتغيرات الإقليمية والدولية سيكون لها دور كبير في تحديد سعر هذا المورد الطبيعي المهم .

جدول (٢)

توقعات العرض والطلب على النفط خلال المدة ٢٠٠٠ـ ٢٠٢٠ حسب بعض المجاميع الدولية

التفاصيل	٢٠٠٠		٢٠١٠		٢٠٢٠	
الدولة أو الإقليم	العرض	الطلب	العرض	الطلب	العرض	الطلب
الاوسيد	٢٢.٣	٤٢.٥	٢٠.٨	٤٤.٨	١٨.٧	٤٥.٦
الاتحاد السوفيتي السابق	٧.٧	٤.٧	٩.٢	٥.٧	١٠.٠	٦.٥٤
أوربا الشرقية	٠.٢	١.٣	٠.٢	١.٤	٠.٢	١.٧
الدول النامية	١٠.٦	١٦.٣	١٢.١	٢١.٢	١٣.١	٢٥.٩
اوبك	٣٠.٨	٥.٨	٤٠	٧.١	٤٩.١	٨.٣
الصين	٣.٣	٤.٢	٣.٦	٥.٧	٤.٢	٧.٢
المجموع العالمي	٧٤.٨	٧٤.٨	٧٥.٩	٨٥.٩	٩٥.٢	٩٥.٢

المصدر OPEC. Bulletin / xxv111, No6. Vienna. june 1996

١٠- العرض العالمي من النفط :

إن العرض المستقبلي للنفط في العالم سيتأثر بعدة عوامل أهمها زيادة الطلب العالمي والعوامل السياسية وخاصة المضاربة بالخزين الاستراتيجي والتجاري للاوسيد فضلاً عن ضغوط الدول الكبرى على الدول النفطية المصدرة لزيادة إنتاجها وبالتالي إغراق السوق النفطية بعرض كميات كبيرة من النفط لأسباب سياسية تخدم القوى المستهلكة لأي زيادة في العرض يرافقها انخفاض في الأسعار وهذه تخدم الدول الصناعية الكبرى غير المنتجة للنفط ومن تحليل جدول رقم (٢)يتضح إن دول الاوسيد هي أكبر المجموعات الدولية التي تعاني عجزاً نفطياً في المستقبل ثم تليها الدول النامية والصين ودول أوربا الشرقية بينما سينحصر الفائض في دول اوبك وبدرجة قليلة في دول الاتحاد السوفيتي السابق.

١١- نفط العراق والشركات المتعددة الجنسية:

هناك الكثير من الآراء والاجتهادات للربط بين غزو العراق والنفط، إن وجود مثل هذه العلاقة قد لا يكون غريبا إذا ما نظرنا إلى تأريخ العراق الحافل بالغزوات بسبب خيراته الكثيرة والمتنوعة، فشركات النفط العالمية قاطبة لها اهتمام بالعراق، فالنفط العراقي الذي يقدر مخزونه بـ ٣٠٠ مليار برميل يشكل هدفا استراتيجيا أساسيا للإدارة الأمريكية التي تدرك إن من يمسك بهذه المادة الحيوية إنما يمسك بالقرن وليس فقط بنصفه كما يردد منظرو الطاقة[٣١]. ولهذا فإن الشركات المتعددة الجنسية تعتمد حاليا [illegible] وحولها مد الجسور وليس تنفيذ أي استراتيجية واضحة مفضلة الانتظار. فالنفط العراقي بكمياته الهائلة تحت الأرض منذ قرون تعوّد على الانتظار، وفي غياب حكومة شرعية وبرلمان منتخب فإنه ليس من الممكن الدخول بأي صيغة تعاقدية أو بالذات عقود المشاركة المعمول بها في دول أخرى، أو بموجب أحكام القانون الدولي، فالقوات المحتلة غير مخولة التصرف بثروات البلد المحتل[٣٢]. إن العقد البترولي السائد هذه الأيام هو اتفاقية شراكه إنتاجية حيث الإيرادات من مبيعات النفط، بعد استعادة رأس المال ونفقات الإنتاج (النفط الربحي)، تقسم طبقا لصيغة يتفق عليها، أما اتفاقات الاستكشافات / الإنتاج الأخرى فهي اتفاقات امتيازات واتفاقات مشاريع مشتركة، واتفاقات خدمات، وغير ذلك وكلها ليست مناسبة للعراق فإن أعمال استكشاف النفط وإنتاجه تنطوي على مخاطر، والمعدلات العالية للعائدات تعكس هذه المخاطر. فعقود الاستكشاف والإنتاج المعمول بها عن نطاق العالم والتي من المرجح إن تقترحها شركات النفط ليس لها مغزى كبير هنا حيث إن العراق يجلس على قاعدة مصادر مؤكدة ضخمة سوف تجنبه الحاجة

٣١- ناظم عبد الواحد الجاسور, الإمبراطورية الكونية وعقيدة الحرب الاستباقية , قضايا العولمة قسم الدراسات الاقتصادية, بغداد . بيت الحكمة . العدد الثاني , ٢٠٠٣ ص١٣

٣٢- رمزي سلمان السياسة النفطية , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , العدد٣٠٥ – ٢٠٠٤ .ص١٠٤

إلى استثمارات استكشافية هائلة في المستقبل القريب، وهو يزيل أكثر النشاطات مخاطرة لعمل يطوي على مخاطر بشكل عام. أما استخدام اتفاقية شراكه إنتاج حينما تكون لدى البلد المضيف قاعدة احتياطي ثابتة، فإن الخبرة التقنية والوسائل المالية للمضي قدما منفردا هو بالتا كيد ثاني أفضل الحلول. ومع ذلك فإنه إذا ما اختير طريق تعاوني مع وجود شركات نفطية متعددة الجنسية تقوم باستثمارات ضخمة يكون هناك نوعا من العقود التي تمسك بكل العوائد، ولكنه غير مستخدم في الوقت الحاضر في الصناعة البترولية وهذا ما يمكن إن يدعوه بنوع اتفاقية المرافق التي يكون معدل العائد فيها هو متغير المزايدة وليس متغير الإطلاق[٣٣].

وبطبيعة الحال فإن شركات النفط المتعددة الجنسية ستعارض استخدام عقود الإنتاج من نوع عقود المرافق لأنها ستكون أقل ربحا لها. إنما ستزايد على متغير واحد بلا طبل وبلا زمر وسيكون هذا المتغير هو المعدل الداخلي للعائد في إجراءات مزايدة تنافسية وشفافة من شأنها إن تمنح سمات التفافية تنمو نحو العمل لمصلحة الشركات المتعددة الجنسية، فكلما ازدادت الاتفاقية تعقيدا وغموضا كأن اسهل على الشركات المتعددة الجنسية إن تحقق مساومة جيدة.

وخلاصة القول ينبغي أن يبقى إنتاج النفط العراقي تحت سيطرة عراقية حصريه مفهوم يتعين إدخاله في الدستور العراقي. إن الأمر الوحيد الذي يضع الإنتاج النفطي بعيدا عن النشاطات الصناعية الأخرى بما في ذلك النشاطات النفطية في اتجاه مجرى النهر –شأن كل العوائد- من حيث المبدأ إلى مالك الثروة، شعب العراق. إذا كان بالإمكان وضع آلية للامساك بها. والطريقة الوحيدة لسيطرة العراقيين على ثروتهم النفطية وعوائدها هي ترك شركة نفط العراق الوطنية دون المساس بها.

١٢- إستراتيجية معالجة الآثار السلبية الناتجة عن اختراق الشركات المعولمة:

١. العمل على رفع زيادة الإدخالات الوطنية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي مع اتخاذ كل ما يتضمنه ذلك من إجراءات داخلية وبخاصة في حقل الضرائب وسياسة ترشيد الاستهلاك وأن يتم كل ذلك ضمن إطار استراتيجية إنمائية تهدف إلى تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية[٣٤].

٢. اللجوء إلى الاستقراض طويل الأجل من الخارج ويفضل أن يكون من المؤسسات الإقليمية العربية التي تقدم قروضا طويلة الأمد بشروط ميسرة.

٣. ينبغي أن يبقى النفط العراقي تحت سيطرة عراقية حصرية مفهوم يتعين إدخاله في الدستور العراقي الجديد.

٤. تأكيد الارتباط الهام ما بين السياسة العلمية والتكنولوجيا وبين المحيط الاقتصادي والسياسي والتعليمي.

٥. أن الربط الصحيح بين قوة الدولة وقوة المجتمع اليوم تحتسب بالديمقراطية والحرية والمساواة، فالمواطنون الأحرار هم الذين يصنعون دولة قوية باقتصادها وعلمها وثقافتها واختراعاتها ومساهمتها في التفاعلات الدولية ويصعب أن يتوفر هذا وإنجازه إذا كان الإنسان لا يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة.

وأخيرا فان تنفيذ هذه السياسات الإصلاحية يتطلب إيضاح أبعادها وتأثيراتها المختلفة لأولئك الأشخاص الذين بيدهم سلطة اتخاذ القرارات والعاملين في مجالات التخطيط، للتخلص من عملية التبعية الاقتصادية والتكنولوجية التي تعمل بدورها على زيادة حالة الفقر والتخلف الذي تعاني منه الدول خاصة الدول النامية وضعف إمكانياتها في اللحاق بالدول المتقدمة.

مصادر البحث:

١. عبد الرزاق محمد عربيي الشركات المتعددة الجنسية، مجلة الرشيد المصرفي، بغداد، العدد ١ ٢٠٠٠، ص ١٣

٢. بول هيوست وجراهام تويسون، مسألة العولمة، الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، استنزاف الاقتصاد الدولي، وإمكانات التحكم، ترجمة إبراهيم فتحي، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩ ص ٩٢ .

٣. فؤاد مرسي ، مهمة استنزاف الاقتصادي للأقطار العربية ، مجلة المنار العدد ١٣-١٤ – باريس ١٩٨٦، ص١١

٤. فوزي عبد الله العكش ، الشركات المتعددة الجنسية ، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد (٢)، ٢٠٠٠، ص٧٧

٥. عمر جمعة عمران العبيدي، العولمة والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص٢٢ ،(غير منشورة)

٦. محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، المستقبل العربي، مركز

٣٣- هيلوت ميرز كلين , دعو للعراق نفطه وعائداته , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , العدد٣٠٢ , ٢٠٠٤ , ص٣٠ ص٣١ ص٣٢

٣٤- محمد الأطرش , حول تحديات الاتجاه نحو العولمه – مصدرسابق ص٢١

دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦٠، ٢٠٠٠، ص٩
٧. مقاومة عالمية لاستغلال العولمة وشركاتها، قضايا العولمة، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد ٢، ٢٠٠٣، ص٢
٨. محمد مراد، العولمة ومستقبل النظام الإقليمي العربي، بحث مقدم إلى ندوة بغداد حول العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، ج٤، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٥٢
٩. محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص١٠٥
١٠. نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي، نحو استراتيجية دولية لمواجهة مخاطر الشركات المتعولمة، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٨، ٢٠٠٢، ص٢
١١. عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد٢٩٠، ٢٠٠٣، ص٤٥
١٢. غازي الصوراني , العولمة وطبيعة الأزمات في الوطن العربي وأفاق المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,العدد٢٩٢, ٢٠٠٣ ص١٥ .
١٣. سمير كرم , الشركات المتعددة الجنسية , معهد الإنماء العربي , بيروت , ١٩٨٦ ط١ ص٧٠-٧١ .
١٤. مجلة الأهرام الاقتصادية , العدد١٥٤٨ , ١٩٩٨ ,ص١٥ .
١٥. عيسى إسماعيل عطية العبادي , العولمه والجيوبوليتكس , رسالة ماجستير, معهد الدراسات السياسية الدولية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٠١, ص٨٨ .
١٦. ناظم عبد الواحد الجاسور, الإمبراطورية الكوفية وعقيدة الحرب الاستباقية , قضايا العولمة , قسم الدراسات الاقتصادية , بغداد, بيت الحكمة , العدد(٢) , ٢٠٠٣ ,ص١٣ .
١٧. رمزي سالمان , السياسة النفطية , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت, العدد٣٠٥ – ٢٠٠٤ ,ص١٠٤ .
١٨. هيلوت ميركلين, دعو العراق نفطه وعائداته , المستقبل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , العدد٣٠٢ ,٢٠٠٤, ص٣٠-٣١ .
١٩. جو زيف أ. كاميلري , أزمة الحضارة , ترجمة فيصل السامر بغداد , دار الحرية للطباعه ,ص١٨٣ .
٢٠. الشمري ، رضا عبد الجبار سلمان ، الأهمية الستراتيجية للنفط العربي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ،٢٠٠٣ .
٢١. أحمد يماني ، أحمد زكي ، المشهد النفطي العربي والعالمي ، ندوة الوطن العربي بين قرنين ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٠
٢٢. سلمان الرمزي ، السياسة النفطية ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت
٢٣. خورشيد فؤاد حمه ، النفط في ميزان الطاقة ،مجلة آفاق عربية ، العددان ٥-٦ – ١٩٩٨.
٢٤. جبر،انتظار جاسم ، العوائد النفطية الخليجية وأثرها في الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٣
٢٥. الجميلي ، حميد ،ستراتيجية السعر المنخفض ، مجلة أخبار النفط والصناعة العدد ٣٩٩، ٢٠٠١
٢٦. صالح ، مظهر محمد ، سياسات الاوبك في مواجهة تقلبات أسعار النفط ،محطات إستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣
٢٧. OPEC, Bulletin , XXV 111, No 6 –Vienna – June 1997
٢٨. Wolf gang .hrenicke. h(1997) coing global .For genign affair ,new York ,sep , 1997 . p127 – 138.

OIL OF IRAQ AND MULTI-NATIONALITIES COMPANIES "Geopolitical point of view"

Muhaymin Al-Wadi
Geography Dept. – The College of Education for Women
Baghdad University

Abstract

Multi-nationalities companies are the main companies in the progressed countries that improve the current technology and, thus, become the main source of it.

These companies, in the first place, aim to increase the profits of its investments to satisfy stock holders in the original countries to which these companies belong.

It is a mean to interfere in the economic of countries especially the growing ones and exploit their important natural resources. Since this research focus on the dangers of these companies, mechanism of its work and its dangers on the most important natural resources of our country which is oil; therefore, the research confirm that this important natural treasure must be under an Iraqi control as a concept to be implemented in the new constitution and it will be a new beginning in the field of planning to get rid of the economic dependence.